المكتبة الوطنية الجزائرية ومجتمع المعلومات: الواقع والآفاق في ظل تحديات تكنولوجيا المعلومات

Algeria's National Library and the information society: reality and perspectives facing information technologies ' challenges

د شريط نور الدين

جامعة الجزائر2

nourcheriet@yahoo.com

د بيزان مزيان*

bizamez200@gmail.com

المركز الجامعي تامنغست

تاريخ الاستلام: 2020/05/02 تاريخ القبول للنشر: 2020/05/20 تاريخ النشر: 2020/07/03

ملخص:

إن أهمية المكتبة الوطنية الجزائرية في خدمة الثقافة والعلم تفرض مواكبة عصر المعلومات من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفعيل دورها كطرف يمكنه المساهمة في بناء مجتمع المعلومات من جهة وتسهيل أداء مهامها ومختلف وظائفها من جهة أخرى، كما ينبغي الاهتمام باقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية وتقديم خدمات رقمية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال المعلومات وتكنولوجياتها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أدوات كالملاحظة، وذلك من أجل التعرف على إمكانيات المكتبة وخصائص مجموعاتها وخدماتها لاستشراف مدى مساهمتها في مجتمع يسير نحو التحول إلى مجتمع معلومات.

الكلمات المفتاحية: المكتبة الوطنية الجزائرية؛ مجتمع المعلومات؛ تكنولوجيا المعلومات

Abstract

The importance of the Algerian National Library in the service of culture and science requires keeping pace with the information age by relying on ICTs to activate its role and facilitate the performance of its tasks. Attention should also be given to the acquisition of electronic information sources and the provision of digital services.

The study relied on the descriptive approach using tools such as observation, in order to identify the capabilities of the library and the characteristics of its collections and services to explore the extent of its contribution to a society moving towards becoming an information society.

Key words: Algerian National Library ; information society ; information technology

مــقدمة

تعتبر مرحلة مجتمع المعلومات آخر محطات تطور المجتمعات البشرية عبر موجاتها المختلفة من مجتمع الزراعة واقتصاد الطبيعة إلى المجتمع الصناعي واقتصاد الآلات والمصانع وصولا إلى مجتمع المعلومات والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة، هذه الحقبة التي تتسم بالاستخدام المفرط للمعلومات ولتكنولوجيا المعلومات كوجهين لعملة واحدة فهما يستخدمان كوسيلة وكمحتوى وكسلعة وخدمة بطريقة تكاملية تفاعلية قد يستحيل وجود إحداهما عن الأخرى حتى وإن وجدت تكون بشق النفس وعلى غير العادة التي ألفها مواطنو المجتمع الرقمي ومجتمع الفضاء السبرياني.

إذا كان التطور التكنولوجي قد مس كل مستويات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والعسكرية،...فالمكتبات ومختلف نظم المعلومات على غرار كل القطاعات التي لم تسلم من التسونامي التكنولوجي الذي أغرق بمده مختلف المرافق المعلوماتية وأفضى عليها صبغة تكنولوجية وحلة تقنية على كل مكوناتها المادية منها والمعنوية، وأخذ بجزره المفاهيم التقليدية لها من الخدمات والمجموعات والمستفيدين.

تعتبر المكتبات الوطنية في العديد من الدول مكتبات ذات بعد سيادي وقومي وتضطلع بالمهمة الأساسية لها في تبوأ مكانة القيادة والريادة لمختلف المكتبات ومرافق

المعلومات ونظمها داخل الدولة الواحدة لتشكل الهرم المكتبي والبنية الأساسية لنظام المعلومات، ولذلك عليها أن تكون في قمة الصرح الثقافي وفي مقدمة قاطرة التطور التكنولوجي والبدء بنفسها في مواكبة التغيرات الطارئة ذات البعد التكنولوجي، هذا الأخير يعد من معايير الولوج إلى مجتمع المعلومات فلا يمكن الحديث عن هكذا مجتمع أو حتى أفق قريب للدخول ضمن موجته أو نطاق تردده دونما وجود جملة من المؤشرات التي تقيس مدى استخدام التكنولوجيا في مختلف مناحي الحياة، أما في المكتبة فيتم قياس مدى اعتمادها في مختلف عملياتها وخططها وخدماتها وحتى في حلقات سلسلتها الوثائقية ومجموعاتها وأرصدتها على تكنولوجيا المعلومات جمعا ومعالجة وبثا.

من خلال هذه الدراسة سنعمل على معرفة وضعية المكتبة الوطنية الجزائرية اتجاه معيارين أساسيين في مجتمع المعلومات وهما الثقافي والتكنولوجي محاولين رصد أهم المؤشرات والقرائن التي تقول بوجود أو عدم وجودهما على مستوى المكتبة وبخاصة أن المكتبة الوطنية يمكن أن تكون العربة التي تجر القاطرة بالنسبة لباقي المكتبات على المستوى الوطني في عملية تبني هذه المعايير والتي تسمح في حال وجودها وتطويرها وتمتينها بتغطية جزء وقطع مشوار في سبيل الولوج إلى مجتمع المعلومات من باب المكتبات ونظم المعلومات.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في كون الولوج إلى مجتمع المعلومات حتمية لا مفر منها إذ لا مكان في هذا العصر للمتوقف أو المتفرج على سكة مرور القطار السريع، فمن سنن الله تعالي أن جعل الزمان والمكان ومن في فلكهما في حالة تطور مستمر وعدم سكون أو ثبات حتى أنه في القرآن الكريم –وليس هذا طبعا محل الإثبات للآية الكريمة– "*لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر*" فإما أن تتقدم أو تتأخر– فلا مجال للوقوف مكتوف الأيدي وسلوك المتفرج على الوضع.

وهذا ينطبق على ضرورة مواكبة المكتبات لهذا الرافد والوافد على مختلف الشعوب والأمم والتحول التكنولوجي الذي فرضه وجعل منه معيارا تقاس به قوة الدول وتطورها فمن يمتلك التقنية يمتلك المعلومة ومن يمتلك المعلومة يمتلك العالم، ولهذا يجب على المكتبات بصفتها راعي المعرفة ومصادرها والوسيط بينها وبين طالبيها، أن تكون في أول الصف وتسعى جاهدة لتبني هذا التحول المعرفي والتقني، وأن تكون في الريادة كونها من يتعامل مع المعلومات وتكنولوجياتها في مختلف مستوياتها، والمكتبة الوطنية الجزائرية لها أن تحتل مكانة لائقة في سبيل هذا الهدف وتعمل على ولوج المجتمع الرقمي من خلال ما توفره من بنيات تحتية لها وما تعرضه من باقة خدمات ذات البعد الإلكتروني والرقمي والافتراضي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

- معرفة الواقع الميداني لوضعية المكتبة الوطنية إزاء استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف عملياتها الإدارية والفنية والخدماتية
- معرفة حظ المكتبة وأرصدتها من الوثائق الإلكترونية
- معرفة مدى وجود خدمات إلكترونية على مستوى المكتبة
- محاولة تسليط الضوء على المكتبة الوطنية من أجل العمل على تحسين وتطوير نظم عملها فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية
- التنويه إلى أهمية العمل على إظهار البعد الثقافي للمكتبة الوطنية الجزائرية رقميا وافتراضيا على الشبكة
- اسقاط المعيار الثقافي لمجتمع المعلومات على المكتبة الوطنية
- اسقاط المعيار التكنولوجي على المكتبة الوطنية.

إشكالية الدراسة

إن للمكتبة الوطنية دور أساسي في المجتمع، فهي مؤسسة ثقافية وعلمية رائدة، تحفظ الإنتاج الفكري الوطني بمختلف أشكاله، وتختار مما ينشر على المستوى العالمي أهم الوثائق المناسبة لروادها كما تعمل على تحسين خدماتها بصفة مستمرة.

وإن ما يشهده مجتمعنا من تحولات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفرض على المكتبة الوطنية مسايرة الأوضاع والعمل على تفعيل دورها وفق المتطلبات الجديدة لخدمة روادها داخل المكتبة وعبر الفضاء الافتراضي، وبالتالي المشاركة بفعالية في مجال تطوير مجتمع المعلومات، وفي هذا الإطار يبرز السؤال الرئيس التالي:

كيف تُساهم المكتبة الوطنية الجزائرية في بناء وتنمية مُجتمع المعلومات؟

ومن هذا السؤال يُمكن صياغة أسئلة فرعية كما يلي:

- هل يتلاءم الإطار القانوني والتنظيمي للمكتبة الوطنية مع التطورات العصرية وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات باعتبارها من أهمّ خصائص مجتمع المعلومات؟
- ما نسبة المصادر الإلكترونية وما مدى استخدامها ضمن مجموعات المكتبة الوطنية؟
- ما مدى توافق خدمات المكتبة الوطنية مع البيئة الإلكترونية؟

فرضيات الدراسة

تُشكّل الفرضيات التالية إجابات مؤقّتة عن الأسئلة البحثية المطروحة في الإشكالية:

– نظرا لطبيعتها الإلزامية فإن النصوص القانونية والتنظيمية تدعّم المساهمة الفعّالة للمكتبة الوطنية الجزائرية في تطوير مجتمع المعلومات.

– الاهتمام بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية يزيد من قيمة المجموعات ومن النفاذ إليها.

– لا تتوافق خدمات المكتبة الوطنية مع البيئة الإلكترونية كما ينبغي بسبب ضعف الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ونقص المحتوى سواء المطبوع أو الرقمي.

المنهج وأدوات الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي لتناسبه مع أهداف الدراسة، فهو "أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية"[1]، فقد تم وصف واقع المكتبة خاصة من خلال مجموعاتها الوثائقية وخدماتها واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الإطار تم الاعتماد على أدوات تتمثل في: الملاحظة المباشرة، وإجراء مقابلات مع عدد من مسؤولي المصالح، وكذا الاستفادة من بعض التقارير السنوية لمصالح مختلفة.

مجتمع المعلومات

هو المجتمع الذي يجري فيه الاعتماد على المعلومات في جميع مجالات الحياة، الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية، السياسية والعسكرية،...وبذلك تكون المعلومات بأنواعها وأشكالها وأوعيتها المتعددة الأساس الذي يقوم عليه هذا المجتمع ويعتمدها كأساس لتطوره وتقدمه، ولهذا يمكن القول أن من الأدوات المهمة والوسائل العظيمة في هذا المجتمع؛ المكتبات ومراكز المعلومات والشبكات والأنترنت وما في حكمها، والأماكن التي تختزن المعلومات وتنظمها وتفهرسها وتعالجها لتكون تحت تصرف أصحاب القرار والعلماء والباحثين وعموم المستفيدين[2].

المجتمع الذي يعتمد بالأساس على وفرة المعلومات واعتبارها كخدمة وكمورد استثماري وسلعة إنتاجية، وكمصدر للدخل القومي ومجال للقوى العاملة والتوظيف مستغلا في ذلك كافة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل واضح في كل أوجه الحياة، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وذلك لتحقيق الرفاهية والتنمية[3].

"دائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من حشود وروابط ومصادر متنوعة تتشكل ما بين المؤسسات والأفراد لرعاية اهتمامات المجتمع حول توفير وتبادل المعلومات، والمعرفة الهادفة إلى سرعة الحصول على المعلومات وزيادة المعرفة"[4]

وعلى العموم يمكن القول أن مجتمع المعلومات يربط بين تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات في مزاوجة تهدف إلى تجميع ونقل ومعالجة وبث المعلومات ويخلق هذا التمازج نمطا جديدا في التعامل مع المعلومات في مختلف مراحلها ودورة حياتها، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بهذه المزاوجة دونما توفير أفراد لهم درجة عالية من التفكير والوعي والمستوى الفكري والتأهيل حتى يتسنى تنظيم الكم الهائل من المعلومات والمعارف واستخدامها بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات ونشرها وبثها على أوسع نطاق من خلال ما توفره وسائل الاتصال من شبكات وطرق سريعة للمعلومات.

تكنولوجيا المعلومات

نعيش في حقبة مثيرة للاهتمام من التطور البشري نتيجةَ انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومستقبلُ الاتصال القائم على مساعدة الآلات، والتطورات المرتبطة به في معالجة المعلومات والذكاء الاصطناعي، كلها تُمنِّينا بآمال عظيمة لرفاهية البشر وفي نفس الوقت تحمل في طياتها إنذارا بمخاطر ممكنة، تلعب تكنولوجيات المعلومات دورًا مركزيًّا في وقتِ تواصُل بعضنا مع بعضٍ، ومكانِ حدوث هذا التواصُل وكيفيةِ حدوثه، وستزداد مركزيتها في المستقبل، وهي متغلغلة الآن في حياتنا بالعمل وبالمنزل، وقد غشيَت الحدودَ بين هاتين المساحتين لدرجةِ أنه كثيرًا ما يتعذَّر التمييز بينهما، وأصبحنا نتحدث عن المواطنين الرقميين المتصلين على امتداد ساعات اليوم وطوالَ أيام الأسبوع[5].

يعرفها المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات بأنها الحصول على المعلومات الصوتية، والمصورة والرقمية، والتي في نص مدون، وتجهيزها واختزانها، وبثها، وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكرو إلكترونية الحاسبة والاتصالات عن بعد[6].

أما أبو بكر الهوش فيرى أنها خليط من أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصالات ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية وتقنيات المصغرات الفيلمية والاستنساخ والتكنيك الذي يستخدم المعلومات خارج العقل البشري[7].

وعلى العموم يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات هي تلك الأساليب والتقنيات والإجراءات التي تهتم بالتعامل مع المعلومات إنتاجا وحفظا ومعالجة وتوزيعا باستخدام تكنولوجيا الحاسبات الآلية وتكنولوجيا الاتصال.

المعيار التكنولوجي لمجتمع المعلومات

وهو معيار لمدى انتشار تكنولوجيا المعلومات في المدن والقرى والمؤسسات والمنازل ومختلف مؤسسات التعليم، ومدى استخدامها والتحكم فيها[8].

المعيار الثقافي لمجتمع المعلومات

ويعبر عن المستوى العلمي والمعرفي للأفراد ومدى إدراكهم لأهمية المعلومات كقيمة ثقافية[9]، كما يقصد به جملة من المؤشرات التي تدل على مدى وجود وعي ثقافي في المجتمع بالإضافة إلى تبنى المعلومات والاهتمام بها كمورد ثقافي.

لمحة تاريخية عن المكتبة الوطنية الجزائرية

تعود جذور المكتبة الوطنية إلى السنوات الأولى للاستعمار الفرنسي، حيث ظهرت فكرة إنشاء مكتبة وتجسد ذلك في 1835، ولقد كان الهدف الأساسي من ذلك جمع مصادر المعلومات المتعلقة بالجزائر خاصة، وتيسير الوصول إليها من طرف الباحثين الفرنسيين لخدمة الأهداف الاستعمارية.

بدأت المكتبة باستقبال القراء عام 1838 و "*في نفس العام تمَّ إلحاق متحف الآثار بها*"[10] وأصبحت تسمى "مكتبة–متحف الجزائر" وهذا إلى غاية 1890 حيث "*تمَّ فصل المتحف عن المكتبة، وأصبحت منذ ذلك الوقت المكتبة الوطنية بالجزائر.*

عمل المسؤولون الجزائريون على جعل المكتبة الوطنية في خدمة الشعب وجمهور الطلبة والباحثين، كما عملوا على تجسيد مهمتها الأساسية المتمثلة في "*جمع وتنظيم وحفظ*

الإنتاج الوطني المطبوع للجيل الحاضر والأجيال اللاحقة"[11]؛ وقد كانت المكتبة الوطنية قبلة لطلبة العلم والثقافة حيث قامت بتلبية طلبات قرائها وتزويدهم بما يحتاجونه من كتب ووثائق، وحظي الكتاب العربي بأهمية خاصة.

الإطار القانوني والتنظيمي للمكتبة الوطنية

يعتبر القانون الأساسي للمكتبة الوطنية المرجع الأول الذي يحدد المهام الأساسية وطرق التنظيم، وقد ورد هذا القانون في المرسوم التنفيذي رقم 93-149 مؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993.

ورد في المادة 04 من هذا القانون أن المكتبة الوطنية "تجمع وتحافظ وتبلغ التراث الثقافي الوطني أيا كانت وسائطه"، أي سواء كانت تقليدية أو إلكترونية. وفي نفس المادة تم التأكيد على أن تضع المكتبة تحت تصرف المستعملين، لا سيما الباحثون، الوثائق والوسائل المادية الكفيلة بتسهيل نشاطهم؛ وحتى إن كان هذا من صميم مهام المكتبة فإنه يؤكد على تسهيل الولوج إلى المعلومات ومصادرها، وهذا من الأمور المهمة في مجتمع المعلومات بشرط أن يكون للتكنولوجيا دورا أساسيا في هذا المجال.

أكد المرسوم كذلك على إمكانية إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية في أي مكان من التراب الوطني بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية؛ وقد تحقق ذلك لاحقا، كما أشار إلى أهمية تكوين مجموعات متنوعة، خاصة المؤلفات المنشورة بالجزائر أو التي كتبها جزائريون وتم نشرها بالخارج.

ومن النقاط المهمة المتضمنة في هذا المرسوم تكليف المكتبة بالمبادرة بالمشاريع والمشاركة في برامج البحث التي لها علاقة بميادين نشاطها، ورد كذلك أن على المكتبة الوطنية أن "تعد وتنشر المواد الوثائقية الثانوية التي تتعلق بالتعرف على الوثائق المعنية وتحديد أماكنها (الفهارس المرجعية، قواعد المعطيات، خزائن المعلومات والفهارس الجامعة.....)"، وهنا يمكن التنويه إلى أن من بين المواد الوثائقية المشار إليها يمكن أن تكون في صبغة تكنولوجية سواء على الخط أو على وسائط إلكترونية.

إن تثمين مجموعات المكتبة يقتضي توفير أدوات بحث مناسبة، خاصة الحديثة منها، ولئن لم يشر المرسوم صراحة إلى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأداء مختلف المهام وخاصة في مجال خدمات المعلومات، إلا أن تحديات العصر تفرض على المكتبة إيلاء الأهمية اللازمة لأحدث التكنولوجيات من أحل تحسين الأداء وتلبية احتياجان الرواد بطرق أفضل.

ومن الوظائف المهمة كذلك –حسب المرسوم– المشاركة في التكوين وتحسين المستوى وتجديد معلومات المكتبيين والتقنيين والأخصائيين في الإعلام العلمي؛ فالمكتبي –أو العامل في المكتبة عموما– هو رأس المال الحقيقي وتكوينه يعتبر أولوية لأن مجتمع المعلومات يعتمد على الكفاءات.

أما عن التنظيم الداخلي للمكتبة فقد حدده القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 أكتوبر سنة 2007، وقد ضم هذا التنظيم الداخلي الجديد، تحت سلطة المدير العام وبمساعدة مدير عام مساعد وأمين عام، أربع مديريات وهي: مديرية تطوير المجموعات ومعالجتها وحفظها، مديرية الاتصال والبحث، مديرية الصيانة والتجهيز والأمن ومديرية الإدارة والوسائل بالإضافة إلى الملحقات التي تضم ثلاثة مصالح: المصلحة التقنية ومصلحة المستخدمين والمصلحة الإدارية، ومما يميز مبنى المكتبة الوطنية بمقرها المركزي احتوائه على ثلاث مكتبات[12]: المكتبة الوطنية، مكتبة المطالعة العمومية، مكتبة الأطفال والشباب.

المجموعات

تزخر المكتبة الوطنية بعدد معتبر من مصادر المعلومات (أكثر من مليون وثيقة)، ولكن أغلبها في الشكل المطبوع (كتب ودوريات)، أما مصادر المعلومات الإلكترونية فعددها قليل جدا ولا يتناسب مع تحولات المجتمع الجزائري الذي يهتم عدد كبير جدا من مواطنيه (خاصة الشباب) بالتطورات الحديثة وإفرازاتها، ويمكن أخذ فكرة عن أهم مصادر

المعلومات المتوفرة واستخدامها وذلك بحساب معدل الدوران لعدد من المجموعات، خلال سنتين، كما يبيّنه الجدول التالي:

نوع الوعاء	السنة	رصيد الإعارة	عدد الإعارات	معدل الدوران
كتب	2015	81844	1445	0.017
	2016	86500	1676	0.019
مجلات	2015	3030	1968	0.649
	2016	3126	2793	0.893
مصادر إلكترونية				
أقراص مضغوطة (CD-DVD)	2015	2120	00	00
	2016	2126	15	0.007
أقراص مضغوطة فيديو	2015	811	10	0.012
	2016	815	15	0.018
ميكروفيش	2015	5931	00	-
	2016	5931	02	0.0003
ميكروفيلم	2015	2755	46	0.016
	2016	2755	75	0.027

جدول01: معدل دوران المجموعات(كتب، مجلات، أوعية إلكترونية)

من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بعد قراءة الجدول:

- تعتبر المجلات أهم مصدر من حيث الاستخدام حيث تجاوز عدد الإعارات في 2015 نصف عدد ما هو موجود من مجلات بمصلحة الدوريات، وفي السنة التي تليها اقترب عدد الإعارات من العدد الكلي من المجلات المتوفرة، وهو ما يبيّن قيمة الدوريات لدى المستعملين.

- رصيد الكتب المحفوظ بمصلحة تسيير الإعارة وتوجيه القراء مهم، إلا أن استخدامه قليل جدا، ويعود ذلك أساسا إلى مشكل النظام الآلي، حيث أن تعطّله يؤدي إلى توقيف خدمة الإعارة أو تقليصها[13].
- أما استخدام المصادر الإلكترونية فهو بعيد تماما عن المستوى المنتظر حيث أن معدل دورانها ضعيف جدا.

وهذا ما قد يؤدي بالقول أن المكتبة الوطنية ومن خلال مجموعاتها التي لا تتوفر على رصيد معتبر من مصادر المعلومات الإلكترونية، والتي هي بحق أحد أوجه استخدام تكنولوجيا المعلومات واعتمادها كواجهة للتسويق والدعاية، باستخدام مختلف الوسائل الممكنة سواء ما تعلق بالموقع الالكتروني أو شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، وكذلك جعلها من الخدمات التي قد تسمح بجلب مستفيدين جدد لهم ميولات لهذا النوع من الخدمات ومصادر المعلومات ذات الصبغة التكنولوجية أو حتى للحفاظ على جمهورها الموجود بالفعل، لكن قد يكون من الذين تأثروا بهذا الشكل من المصادر والخدمات وبالتالي ضرورة المواكبة للحفاظ على معدل وفاء مقبول.

الخدمات

تقدم المكتبة الوطنية خدمات متنوعة لكن تحديات عصر المعلومات تجعل من تحديثها أمرا ضروريا خاصة وأن موقع المكتبة الإلكتروني تم إغلاقه منذ سنوات مما جعل تلك الخدمات محدودة كما أن غلق ملحقة المكتبة بمقر"فرانز فانون" بالعاصمة زاد من سوء الوضع، وفيما يلي أهم الخدمات المتوفرة.

- **الإعارة**

تعتبر من أهم الخدمات وأقدمها، حيث توفر المكتبة لروادها إمكانية الاستفادة من مصادر المعلومات المتوفرة سواء داخل أو خارج المكتبة، ويتم الاعتماد على النظام الآلي لضمان الإعارة الخارجية.

- **الخدمة الببليوغرافية (فهارس المكتبة)**

توفر المكتبة فهارس تقليدية كما يمكن للقارئ البحث في الفهارس الآلية، وإضافة إلى ذلك يمكن الاطلاع على مصادر المعلومات عبر الرفوف مباشرة في قاعات المطالعة العامة.

- **الخدمة المرجعية**

تقدم هذه الخدمة من خلال الإجابة على تساؤلات رواد المكتبة من طرف مكتبيين وعاملين مؤهلين من ذوي الخبرة، وكذا توفير الأوعية المرجعية مثل القواميس والموسوعات خاصة في قاعات المطالعة العامة، ويمكن أن تصل هذه الخدمة إلى مستوى أعلى —خاصة في قاعات البحث– حيث يمكن أن يتحصل الباحث على قوائم ببليوغرافية تهمه كما يمكن أن تسهل له إجراءات الاستنساخ.

تفتقر المكتبة إلى الخدمة المرجعية الرقمية وذلك لأسباب من أهمها إغلاق الموقع الإلكتروني للمكتبة حيث لم يعد بالإمكان التواصل مع رواد المكتبة عن بُعد.

- **التصوير والاستنساخ**

تقدم المكتبة هذه الخدمة بصفة محدودة وذلك راجع إلى قلة التجهيزات المخصصة لذلك، ويمكن للقارئ أخذ مصادر المعلومات التي يحتاجها وتصوير ما يحتاجه منها خارج المكتبة وذلك وفق شروط معيّنة.

- **خدمات الدوريات**

توجد بالمكتبة مصلحة خاصة بالدوريات، وهي تتوفر على الشروط الأساسية للمطالعة في جو مناسب، كما يمكن للرواد الاطلاع على جديد الدوريات من خلال الرفوف المفتوحة حيث تضع المصلحة دوريا الأعداد المقتناة حديثا من المجلات والجرائد.

- **خدمات المواد السمعية البصرية**

توفر المكتبة هذا النوع من الخدمات بمصلحة السمعي البصري، وهي تحوي فضاءات مختلفة (الميكروفورم–السمعي–الفيديو–الشرائح–الأقراص المضغوطة)، وتعتبر هذه المصلحة

الأكثر استخداما لتكنولوجيا المعلومات بالنظر إلى الوسائل الحديثة الموجودة بها، ولكن الاستفادة منها لم ترق إلى المستوى المطلوب، فقد أظهر الجدول (1) أن عدد إعارات المصادر المتوفرة بهذه المصلحة –وخاصة الإلكترونية منها– يُعتبر الأدنى مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر المعلومات (كالكتب والدوريات).

- **الخدمات الإعلامية** (محاضرات–نشاطات ثقافية–نشر دليل المكتبة...)

تقدم المكتبة خدمات إعلامية بصورة منتظمة، وتتكفل مصلحة التنشيط بتسطير برامج النشاطات الثقافية والعلمية كما تستقبل محاضرين من تخصصات مختلفة، كما يتم توفير دليل المكتبة لعامة الرواد، وقد توسعت الخدمات الإعلامية في فترة ما عن طريق الموقع الإلكتروني للمكتبة لكن ذلك لم يدم طويلا حيث أغلق الموقع الإلكتروني في 2016 مما قلل من تأثير تلك الخدمات.

- **الخدمات الرقمية**

يوجد نقص كبير في هذا المجال حيث أن الخدمات الرقمية محدودة للغاية، فالخدمة المرجعية الرقمية– على سبيل المثال– كانت متوفرة في حدها الأدنى عندما كان الموقع الإلكتروني موجودا، وذلك عبر إمكانية مراسلة المكتبة عبر البريد الإلكتروني أو طرح تساؤلات، ولكن ذلك توقف بعد إغلاق الموقع، وللحفاظ على التواصل مع المهتمين بالمكتبة تم فتح صفحة فيسبوك، ويمكن الوصول إليها عبر الرابط*.

ومن الملاحظ أن صفحة فيسبوك تحتوي على معلومات عامة ولا توجد بها خدمات في المستوى المطلوب؛ إذ من الضروري إفادة رواد الصفحة بآخر المستجدات مع توفير خدمات تفاعلية في انتظار إعادة فتح الموقع الإلكتروني.

أما أرشيف الويب فهو غير موجود أصلا، وكذلك قواعد البيانات فهي غير متوفرة فيما عدا فهارس المكتبة التي يمكن البحث فيها عن طريق النظام الآلي.

وفيما يتعلق بالرقمنة فهي محدودة كذلك حيث تم تصوير جزء من رصيد المخطوطات باستخدام ماسحات ضوئية، ولكن الوصول إليه غير متاح للجميع، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة خاصة بالرقمنة مما جعل عملياتها بطيئة للغاية.

إن خدمات المكتبة الوطنية يغلب عليها الطابع التقليدي وقد لاحظ أحد الباحثين أن *"الجزء الأكبر من الحواسيب والمعدات المرافقة (النظام الآلي* Minisis*، تقنية* wifi*، تقنية الشريط الممغنط، البوابات الإلكترونية لتعداد تردد المستفيدين، الألواح الإلكترونية...) تعد خاملة ومتعطلة في أغلب الأحيان في الوقت الحالي، ولا يتم استغلالها ولا تلعب دورها المطلوب في تطوير الخدمات المكتبية"*[14]

تكنولوجيا المعلومات بالمكتبة الوطنية

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يُعتبر المعيار الأهم لمعرفة مدى مواكبة المكتبة الوطنية لعصر المعلومات، ويمكن القول أن هذا الاستخدام بدأ فعليا بالمقر المركزي الذي دشّن في 1994 حيث استُخدم برنامج آلي في مصلحة التزويد لتسجيل ما تم اقتناؤه من مصادر معلومات، وكذلك تم استخدام برنامج "مينيزيس Minisis" لإدارة قواعد البيانات، وقد بقي هذا النظام مستخدما – رغم تعطله من حين لآخر إلى غاية 2012، حيث توقف العمل به، وتتوقف الكثير من العمليات ومن أهمها الإعارة، ليتم بعد عدة سنوات اقتناء النظام المحلي سنجاب SYNGEB المطور من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بالجزائر.

ولعل من أهم السلبيات في هذا المجال عدم الاستفادة من النظامين الآليين (مينيزيس وسنجاب) لوضع فهارس المكتبة على الخط حتى يتمكن الرواد والمهتمين بالمكتبة من البحث عبر الانترنت.

بالإضافة إلى النظام الآلي تتوفر المكتبة على تجهيزات نورد أهمها في الجدول التالي:

التجهيزات	العدد	التجهيزات	العدد
الحواسيب	200	طابعة محلية	50

عدد الحواسيب المتصلة بالشبكة	130	ماسح ضوئي scanner	04
الحواسيب المحمولة	08	عاكس مصدر طاقة Onduleur	56
جهاز خادم serveur	02	محول switch	31
مودم FTTH			01

الجدول (02): أهم التجهيزات الإلكترونية المتوفرة بالمكتبة الوطنية

إن المكتبة الوطنية الجزائرية تحتوي على إمكانيات تكنولوجية مهمة ولكنها غير كافية، حيث أن التحديات تفرض التغيير والتجديد من أجل توفير إمكانيات أكبر وتقديم خدمات في بيئة رقمية متناسبة مع حجم المكتبة وتطلعات روادها.

خاتمة

الملاحظ أن لتكنولوجيا المعلومات الدور البالغ في تطوير مختلف نظم المعلومات على غرار المكتبات بمختلف أنواعها ومستوياتها، والمكتبة الوطنية ليست بمعزل عن هذا التوجه الذي فرضته صيرورة تطور البشرية في مرحلتها التطورية من موجة الثورة النيلوليثية إلى موجة مجتمع المعلومات والتكنولوجيا التي جعلت من العالم مجرد قرية كونية صغيرة مواطنوها عبارة عن أرقام في عالم الشبكة والفضاء السبراني.

توصلت الدراسة إلى أن المكتبة الوطنية تفتقر إلى ذلك الزخم التكنولوجي الذي يسمح لها بالدخول ضمن المعايير التي تفرضها مرحلة الانتقال إلى تبني التكنولوجية كضرورة وليس كترف أو واجهة للتفاخر، بل أضحت من المعايير الأساسية للقول بأن مجتمع ما بصدد الدخول إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي الذي تكون فيه التكنولوجية الوسيلة والخدمة في آن واحد.

بالرغم من توفر المكتبة الوطنية الجزائرية على عديد الإمكانيات والظروف التي من شأنها أن تعزز الوجود التكنولوجي في أرصدتها الوثائقية وخدماتها المعلوماتية، إلا أنه لا

تزال دون المستوى المطلوب وهذا ليس تجريحا في مستوى الجهود المبذولة من أجل الرفع من مستوى الخدمات والرقي بها لتكون ضمن مصاف المكتبات الوطنية على المستوى العالمي والتي ينبغي عليها أن تلعب الدور الريادي في قيادة قاطرة ولوج مجتمع المعلومات من باب المكتبات ومختلف نظم المعلومات إذ أنها بمثابة الرأس من الجسد في الهرم المكتبي للدولة.

ومن أجل الوصول إلى هكذا هدف نقترح جملة من الأفكار والعناصر التي من شأنها تعزيز المكتبة الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وتبنيها كضرورة مواكبة للتطورات الحاصلة في مجال مجتمع المعلومات والمعرفة والذكاء الإنساني:

- إعادة النظر في القانون الأساسي للمكتبة الوطنية وجعلها مؤسسة ذات استقلال مادي لتتمكن من تنفيذ تصوراتها وبرامجها بعيدا عن الإجراءات الروتينية والإدارية التي تطيل من فترة تنفيذ البرامج.
- اعتماد التخطيط الاستراتيجي، حيث تحدد المكتبة الوطنية أهدافها بدقة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية خاصة ما تعلق منها بتكنولوجيا المعلومات، وهذا من شأنه تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والتحسين المستمر للأداء.
- الاستفادة من قدرات العاملين بالمكتبة، خاصة ذوي المستوى الجامعي، عن طريق منحهم الفرص لإبراز كفاءاتهم، مع ضمان تكوينهم المستمر لتنمية معارفهم وتحسين قدراتهم لمواجهة التحديات.
- اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية باعتبارها من خصائص مجتمع المعلومات، على أن يكون ذلك في إطار مدروس مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستفيدين.
- العمل على توفير خدمات إلكترونية، حيث أن الخدمات التقليدية لا تكفي في ظل التطورات المتسارعة لقطاع المكتبات، كما أن حجم المكتبة وأهميتها

يفرضان التوجه نحو تطوير الخدمات وتوسيع طرق الاستفادة منها خاصة عبر شبكة الإنترنت.

- إعادة تفعيل الموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنية باعتباره أداة أساسية للتعريف بالمكتبة على أوسع نطاق، كما أن توقف العمل به يؤثّر سلبا على صورة المكتبة وعلى دورها في مجتمع المعلومات.

---

[1]- دويدري، رجاء وحيد. البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية. دمشق: دار الفكر، 2000، ص. 183

[2] صوفي، عبد اللطيف. المكتبات في مجتمع المعلومات.عين مليلة: دار الهدى، 2003. ص13

[3] WEBSTER ,Frank. Theories of the information society.New York: routlege,2014,p 10

[4] علوي، هند. المرصد الوطني لمجتمع المعلومات في الجزائر: قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري: ولايات قسنطينة، عنابة، سطيف نموذجا. أطروحة دكتوراه: قسم علم المكتبات: جامعة قسنطينة، 2004. ص41

[5] سيل، بيتر بي؛ تر. وراد، ضياء. الكون الرقمي: الثورة العالمية في الاتصالات. لندن: مؤسسة هنداوي،2017. ص17

[6] الشامي، أحمد. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ، 1988.ص 573.

[7] الهوش، محمد أبو بكر. تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل. طرابلس: مكتبة الإشعاع، 1996. ص 222.

[8] صوفي، عبد اللطيف. المكتبات في مجتمع المعلومات. ص.81

[9] صوفي، عبد اللطيف. المرجع السابق. ص.81

[10] Abdelhamid, Arab. *Contribution à l'étude des institutions culturelles durant la période des bibliothèques de l'Algérie :évaluation coloniale :1830-1962*. Thèse de Doctorat, p.69

[11] Bouayad, Mahmoud. *Bibliothèque Nationale d'Algérie*, p.18

[12] *Nouvelles Alexandries* , p. 75

[13]– تعتمد المكتبة الوطنية حاليا النظام المقيس "سنجاب" SYNGEB.

* https://web.facebook.com/BibNatAlg/

[14] عماري، نعاس، خدمات المعلومات بالمكتبة الوطنية الجزائرية: واقعها ورضا المستفيدين منها واتجاهات تطويرها. مذكرة ماجستير ، ص. 426